العوامل المحددة للتحفظ المحاسبي في الجزائر: دراسة تطبيقية على بعض الشركات خلال الفترة (2014-2019)

Factors Affecting Accounting Conservatism in Algeria: Empirical Study on some Companies (2014-2019)

تريرات أيمن *

مخبر ECOFIMA، جامعة سكيكدة – الجزائر

a.trirat@univ-skikda.dz

كيموش بلال

جامعة سكيكدة – الجزائر

b.kimouche@univ-skikda.dz

تاريخ الإستلام: 2022/05/14 تاريخ القبول: 2022/07/17 تاريخ النشر: 2022/09/30

ملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي، واستكشاف العوامل المحددة له (حجم الشركة، مستوى المديونية، ومعدل العائد على الأصول) في القوائم المالية السنوية لبعض الشركات الجزائرية، باستعمال نموذج المستحقات غير التشغيلية ونموذج نسبة الأرباح قبل البنود غير العادية. تم قياس مستوى التحفظ المحاسبي لعينة مكونة من 32 شركة خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2019، وبالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، أظهرت النتائج أن جميع الشركات موضع الدراسة كانت، بشكل عام، متحفظة مع اختلاف مستوى التحفظ المحاسبي فيما بينها، كما أشارت النتائج إلى وجود أثر معنوي للحجم ومستوى المديونية في مستوى التحفظ المحاسبي، بينما لم يكن لمعدل العائد على الأصول أثر في مستوى التحفظ المحاسبي.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي؛ المستحقات غير التشغيلية؛ حجم الشركة؛ مستوى المديونية.

تصنيف JEL: M40، M41.

Abstract:

The aim of this paper is to measure the level of accounting conservatism and explore its determinants (company size, debt ratio, return on assets ratio) in the annual financial statements of Algerian companies, using the non-operating accruals model and the earnings ratio before the extraordinary items model. The level of accounting conservatism has been measured using 32 companies during the period 2014-2019-based on the multiple linear regression model. The results showed that, in general, all studied companies are conservative at different levels, the study found also that the company-size and debt ratio affect accounting conservatism.

Keywords: Accounting conservatism, Non-operating accruals, Company size, Debt ratio.

Jel Classification Codes:M40;M41.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يعتبر التحفظ المحاسبي أو ما تعارف المحاسبون على تسميته بمبدأ الحيطة والحذر، قضية بحثية قديمة ومعاصرة في الوقت نفسه، حيث لازم مهنة المحاسبة منذ بداياتها. وبالرغم من الجدل الذي يثيره مفهوم التحفظ المحاسبي بين مؤيد ومعارض، يبقى من بين المفاهيم والعناصر الأساسية المحددة لخصائص التقارير المالية، إذ بلغ اهتمام المحاسبين به إلى درجة أنه أصبح يعتبر من أهم أركان الممارسة العملية، خاصة في الحالات التي يواجه فيها المحاسب مشكلة الاختيار بين البدائل المتاحة في ظروف عدم التأكد.

من مظاهر التحفظ المحاسبي أن يكون للمحاسب ميل للتشاؤم أكثر من التفاؤل عند إعداد القوائم المالية، وبالرغم من معارضة العديد من الأطراف لسياسات التحفظ المحاسبي بسبب تشويهه للمعلومات المحاسبية في بعض الأحيان، لا يزال المحاسبون متمسكون بمبدأ التحفظ إلى يومنا هذا، بل وأصبح مطلبا أساسيا في الوقت الراهن من جانب الأطراف ذات العلاقة بعملية التقرير المالي، كما تزايد اهتمام الباحثين بموضوع التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة في السنوات الأخيرة ويرى الباحثون أن هناك مبررات تكمن وراء هذا الاهتمام، السبب الأول حالات الانهيار والإفلاس التي مست العديد من الشركات الكبرى في العالم مطلع القرن الواحد والعشرين، والسبب الثاني زيادة الطلب على إعداد تقارير مالية أكثر تحفظا نتيجة انتشار ممارسات إدارة الأرباح، والسبب الثالث تزايد الجدل بشأن استخدام القيمة العادلة في تقييم الأصول.

1.1. مشكلة الدراسة: يستخدم التحفظ المحاسبي عموما لمواجهة حالات عدم التأكد المحيطة بإعداد القوائم المالية، والتي تتطلب الحيطة والحذر عند إعداد هذه القوائم، بحيث لا يكون هناك مبالغة في تقييم الالتزامات والمصروفات بأقل مما يجب أو تقييم الأصول والأرباح بأكثر مما يجب. وبالرغم من اهتمام الباحثين والمحاسبين بدراسة ممارسة التحفظ المحاسبي وأنواعه ومبرراته والعوامل المؤثرة فيه، حسب الأوضاع السائدة في العديد من الدول، غير أن هذا الأمر لم يحظ محليا بالاهتمام الكافي. وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى ممارسة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية، وما هي العوامل المحددة له؟

يندرج تحت هذا التساؤل المحوري عدة تساؤلات فرعية على النحو التالي:

- هل تمارس الشركات الجزائرية التحفظ المحاسبي بشكل واسع عند إعداد قوائمها المالية ؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحجم والمديونية ومعدل العائد على أصول الشركات الجزائرية ومستوى التحفظ المحاسبي في قوائمها المالية ؟

2.1. أهمية وأهداف الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله وهو التحفظ المحاسبي، الذي كان ولا يزال يحتل حيزا كبيرا من اهتمام الباحثين والمفكرين في العديد من الدول المتقدمة، لذا تعتبر دراستنا امتدادا للبحوث المحاسبية والأدبيات في الفكر المحاسبي، من خلال توضيح مدى ممارسة الشركات الجزائرية للتحفظ المحاسبي، ومدى تأثير حجمها ومديونيتها وكذا معدل العائد على أصولها في مستوى التحفظ لديها، ومن المتوقع أن تساعد النتائج المتوصل إليها المستثمرين وكل من له علاقة بالتقارير المالية في ترشيد قراراتهم الاقتصادية. وتسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية الصادرة عن الشركات الجزائرية.
- تحليل ومناقشة مدى تأثير كل من حجم الشركة ومديونيتها ومعدل العائد على أصولها في مستوى التحفظ المحاسبي لديها.
- الخروج بتوصيات للشركات الاقتصادية الجزائرية فيما يخص موضوع الدراسة.

3.1. فرضيات الدراسة: تختبر الدراسة الحالية الفرضيات الآتية:

- ❖ تمارس الشركات الجزائرية التحفظ المحاسبي بشكل واسع عند إعداد قوائمها المالية.
- ❖ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركات الجزائرية ومستوى التحفظ المحاسبي في قوائمها المالية.
- ❖ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة مديونية الشركات الجزائرية ومستوى التحفظ المحاسبي في قوائمها المالية.
- ❖ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول في الشركات الجزائرية ومستوى التحفظ المحاسبي في قوائمها المالية.

4.1. منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باعتباره المنهج المناسب لمثل هذه المواضيع، حيث تم جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة بالاعتماد على القوائم المالية المتوفرة لبعض الشركات الجزائرية، ليتم بعد ذلك اختبار الفرضيات بالاعتماد على الأساليب الإحصائية المناسبة.

4.1. الدراسات السابقة:

- ❖ **دراسة (Kimouche, 2020) :** هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية الصادرة عن الشركات الجزائرية خلال الفترة 2017-2019، حيث شملت الدراسة 152 مشاهدة، تخص 21 شركة جزائرية، ولقياس مستوى التحفظ المحاسبي تم استخدام نموذج الاستحقاق غير المتماثل إلى التدفق النقدي (Ball and Shivakumars)، وتوصلت الدراسة إلى وجود ممارسات محاسبية متحفظة في الشركات الجزائرية، كما بينت الدراسة وجود مستوى متوسط من التحفظ المحاسبي في الجزائر بالمقارنة مع نتائج الدول الأخرى.
- ❖ **دراسة (Khosroshahi, Vahid, & Ghanavati, 2012) :** هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، لعينة مكونة من 99 شركة مدرجة في بورصة طهران خلال الفترة 2003-2009، ولقياس مستوى التحفظ المحاسبي تم استخدام نموذج (Basu)، وخلصت الدراسة إلى وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة طهران، كما بينت أن الشركات الكبيرة تمارس التحفظ المحاسبي بشكل أكبر مقارنة بالشركات الصغيرة، كما أن الشركات ذات الرفع المالي المرتفع أكثر ممارسة للتحفظ من الشركات ذات الرفع المالي المنخفض.
- ❖ **دراسة (كساب، 2011):** هدفت الدراسة إلى تحديد أثر كل من الحجم، المديونية، آليات الحوكمة، والمعايير المحاسبية على التحفظ المحاسبي، باستخدام عينة مكونة من 48 شركة سعودية و68 شركة مصرية عام 2008، ولقياس مستوى التحفظ المحاسبي تم استخدام نموذج (Beaver and Ryan)، وأظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة والتحفظ المحاسبي، كما توصلت إلى وجود علاقة موجبة بين نسبة المديونية والتحفظ المحاسبي، كما بينت النتائج أن الشركات التي تطبق معايير محاسبية وطنية أكثر تحفظا من الشركات التي تطبق معايير محاسبية دولية.
- ❖ **دراسة (Givoly & Hayn, 2000):** هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي، وتحليل العلاقة بين الأرباح المتراكمة والتدفقات النقدية، لتحديد التغيرات الهيكلية في التقارير المالية، وذلك على عينة مكونة من 593 شركة أمريكية، متوفرة في قاعدة البيانات CRSP، وللفترة الممتدة من (1950-1998)، ولقياس التحفظ المحاسبي طورا الباحثان نموذج يعتمد على المستحقات السالبة، وأظهرت الدراسة تراجع المستحقات السالبة بشكل عام على مدار العقود الأربعة الماضية، دون أن يصاحبها في المقابل انخفاض في التدفقات النقدية، كما بينت الدراسة بأن وجود مستحقات سالبة خلال فترة معينة يدل على وجود تحفظ محاسبي.

ما يميز دراسة الباحثين:

يلاحظ من الدراسات السابقة تنوعها وإلمامها بمختلف جوانب الموضوع، فقد تم تطبيق تلك الدراسات في بيئات اقتصادية ومحاسبية مختلفة تماما عن بيئة الأعمال الجزائرية، لذلك جاءت هذه الدراسة لتقيس مستوى التحفظ المحاسبي، وتستكشف العوامل المحددة له في القوائم المالية السنوية الصادرة عن الشركات الجزائرية.

2. الإطار النظري للدراسة:

2. 1. ماهية التحفظ المحاسبي:

يعد التحفظ المحاسبي من أهم المفاهيم في الممارسة المحاسبية وأكثرها تأثيرا على وظيفتي القياس والإفصاح، وبالرغم من معارضة بعض الباحثين له من حيث تأثيره السلبي على جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ذات الغرض العام (عمر و القضاة، 2014، صفحة 296)، إلا أنه لا يزال يؤدي دورا مهما في الممارسات المحاسبية إلى يومنا هذا، كما بلغ اهتمام المحاسبين به حتى أصبح يمثل حجر الزواية في الممارسات المحاسبية الحديثة، خاصة في الحالات التي يواجه فيها المحاسب مشكلة الاختيار بين البدائل المتاحة في ظروف عدم التأكد. لذلك تعددت المحاولات لوضع تعريف ملائم لمفهوم التحفظ المحاسبي، فقد عرفه (Basu, 1997, p. 7) بأنه "ميل المحاسبين لطلب درجة أعلى من التحقق عند الاعتراف بالأرباح في القوائم المالية ودرجة أقل من التحقق عند الاعتراف بالخسائر".

حسب (Ball & Shivakuma, 2005, p. 95) فإنه "يجب على المحاسب الإبلاغ عن أدنى قيمة من بين القيم البديلة المحتملة للأصول وأعلى قيمة من بين القيم البديلة المحتملة للالتزامات"، إذ يجب الاعتراف بالإيرادات في وقت لاحق وليس عاجلا، والاعتراف بالنفقات عاجلا وليس آجلا". أما (Watts, 2003, p. 2) فقد عبر عن التحفظ المحاسبي من خلال المقولة المأثورة "لا تتوقع أي ربح، ولكن توقع جميع الخسائر"، ويفسر (Watts) استخدام هذه العبارة للتأكيد على تخفيض التحفظ المحاسبي للأرباح وتعظيم المصاريف والخسائر المحتملة. في المقابل، يرى الباحثان (Givoly & Hayn, 2000, p. 289) أن التعريف الأكثر وصفا للتحفظ المحاسبي، هو معيار الاختيار بين البدائل المحاسبية التي تؤدي إلى تقليل الأرباح التراكمية المفصح عنها إلى الحد الأدنى، عن طريق تأخير الاعتراف بالإيرادات وتسريع الاعتراف بالنفقات، وتقييم الأصول بأدنى القيم والالتزامات بأعلى القيم.

أورد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) في البيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم 2 تعريفا للتحفظ المحاسبي بأنه "رد فعل حذر لعدم التأكد في محاولة لضمان أن حالات عدم التأكد والمخاطر الكامنة في ظروف الأعمال قد أخذت بعين الاعتبار بشكل كاف"، ففي وجود تقديران أو توقعان لمبالغ سيتم سدادها أو تحصيلها في المستقبل بنفس درجة الاحتمال، استخدام التوقع الأقل تفاؤلا (FASB, 1980, p. 23).

من خلال ما سبق يتضح أن أغلب التعاريف التي تناولت مفهوم التحفظ المحاسبي تنطوي على موقف واحد وإن اختلفت في التعبير عنه، وهو الحيطة والحذر عند تقييم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات، ففي ظل عدم التأكد يجب على المحاسبين الأخذ بالنظرة التشاؤمية واختيار أقل القيم الممكنة للأصول والإيرادات وأعلى القيم الممكنة للالتزامات والمصروفات.

2.2 . أنواع التحفظ المحاسبي:

ذكر (Ryan, 2006, p. 3) نوعان من التحفظ المحاسبي هما التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط. حيث عرف (Beaver & Ryan, 2005, p. 269) التحفظ المشروط "بأنه ذلك النوع الذي يعتمد على الأخبار الاقتصادية في تعجيل الاعتراف

بالأخبار السيئة وتأجيل الاعتراف بالأخبار الجيدة لحين تحققها"، ومن الأمثلة على التحفظ المشروط، قياس المخزون السلعي بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، وتدني قيم الأصول طويلة الأجل. وعرف (Ruch & Taylor, 2015, p. 7) التحفظ المحاسبي غير المشروط بأنه ذلك النوع الذي ينطوي على الاختيار المسبق للسياسات المحاسبية من طرف إدارة الشركة، لمعالجة الأصول والالتزامات، والذي يترتب عنه الاعتراف المستمر بالانخفاض في القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة إلى قيمتها السوقية خلال فترة حياة هذه الأصول أو الالتزامات، ومن أمثلة التحفظ غير المشروط، الاعتراف فورا بنفقات البحث والتطوير كمصروف، وتطبيق الإهتلاك المعجل للأصول.

3.2. دوافع ومبررات استخدام التحفظ المحاسبي:

يوجد العديد من التفسيرات التي توضح دوافع ومبررات ممارسة التحفظ المحاسبي، ويمكن تلخيص أهمها فيما يأتي:

- **التفسيرات التعاقدية:** يعتبر التفسير التعاقدي للتحفظ من أهم التفسيرات التي قدمها رواد الفكر المحاسبي، وبين (Watts) أن الاستخدام التعاقدي قديم جدا ويمتد لعدة قرون (Watts, 2003, p. 5)، ولقد ركزت معظم الدراسات السابقة في مجال الدافع التعاقدي على نوعين أساسيين من العقود هما، عقود الدين (Debt Contracts) وعقود حوافز الإدارة (Compensation Contracts). ويعتبر (Watts) أن التحفظ المحاسبي أحد طرق علاج ومواجهة تطلعات الإدارة الانتهازية لتعظيم مكافآتهم على حساب قيمة الشركة، حيث يتم استخدام الأرقام المحاسبية في عمليات التعاقد لخفض تكاليف الوكالة التي تنشأ عندما يقوم المديرون بتعظيم منافعهم الشخصية على حساب الأطراف ذات المصلحة، وبالتالي فإن تأجيل الاعتراف بالأرباح لحين تحققها وتعجيل الاعتراف بالخسائر والمصروفات، من شأنه أن يقلل من احتمالية قيام المديرين بتضخيم صافي أصول الشركة وأرباحها بهدف توزيعها على أنفسهم كمكافآة، بينما يستخدم التحفظ المحاسبي من طرف المقرضين في عقود الدين للحفاظ على الحد الأدنى من صافي الأصول للشركة المقترضة لضمان تغطية قروضهم (Watts, 2003, p. 8).
- **التفسيرات القضائية:** لاحظ (Watts, 2003, p. 9) بأن الزيادة في عدد الدعاوي القضائية المرفوعة من طرف المساهمين التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال ستينيات القرن الماضي والتي نمت بعد ذلك مباشرة يعتبر دافعا رئيسيا لممارسة التحفظ المحاسبي، إذ أن المبالغة في تقييم أصول وإيرادات الشركة بدل من تقليلها يعتبر سببا حقيقا لتعرض المحاسبين للمزيد من مخاطر التقاضي.
- **التفسيرات الضريبية:** أظهرت بعض الدراسات السابقة بأن ضريبة الدخل تتناسب طرديا مع الأرباح المعلن عنها من قبل الشركات (Jain & Rezaee, 2004, p. 6) ، ونتيجة لذلك يمكن للشركات استخدام التحفظ المحاسبي لأغراض ضريبية للحد من الدخل الخاضع للضريبة، من خلال الإعلان عن مستوى منخفض من الأرباح، وذلك بإظهار الإيرادات بأقل ما يمكن، وإظهار المصروفات بأكبر ما يمكن لتجنب الضريبة (السماره، 2009، صفحة 26).
- **التفسيرات التنظيمية:** أكدت العديد من الدراسات السابقة على استخدام التحفظ المحاسبي من طرف الشركات لتخفيض التكاليف السياسية، التي من الممكن أن تتعرض لها نتيجة أرقامها الظاهرة في القوائم المالية، إذ أن الخسائر الناجمة عن المبالغة في تقييم الأصول وأرباح الشركات قد تسبب آثار سلبية على المجتمع (بشرى و أنمار، 2014، صفحة 367)، ونتيجة لذلك قد يواجه المشرعين والمنظمين وواضعي المعايير انتقادات أكبر، إذا كانت السياسات المحاسبية تؤدي إلى المبالغة في تقييم الأرباح، لذلك فإن التحفظ المحاسبي يستخدم من طرف واضعي المعايير والمهنيين للحد من تعرض سمعتهم للضرر (يوسف، 2012، صفحة 244).

2. 4. مقاييس التحفظ المحاسبي: هناك العديد من النماذج المستخدمة لقياس التحفظ المحاسبي، ومن أهمها ما يلي:

- **مقياس الاستجابة غير المتماثلة:** قدم (Basu, 1997, p. 11) أول نموذج يعتمد على وجود علاقة بين الأرباح كمتغير تابع وعوائد الأسهم كمتغير مستقل لقياس التحفظ المحاسبي، وأشار(Basu) إلى أن عوائد السهم الموجبة خلال فترة زمنية معينة تعكس الزيادة في صافي قيمة الأصول، بينما تعكس أرباح السهم السالبة خلال فترة زمنية معينة الانخفاض في صافي قيمة الأصول، وبناء على ذلك سوف تنعكس الأخبار السيئة في الأرباح بشكل أسرع من الأخبار الجيدة، وبالتالي من المتوقع أن تكون الأرباح أكثر ارتباطا بحركات أسعار الأسهم في الأوقات التي تتسم بالأخبار السيئة مقارنة بالأوقات التي تتسم بالأخبار الجيدة (Givoly & Hayn, 2000, p. 292)، كما يفترض (Basu, 1997) بأن الأرباح تستجيب بشكل كامل وبسرعة أكبر للأخبار الجيدة والأخبار السيئة، وبالتالي كلما زاد التوقيت غير المتماثل كلما زادت درجة التحفظ المحاسبي.
- **مقياس القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية:** إن الفكرة الكامنة خلف استخدام مقياس القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية كمقياس للتحفظ ترجع إلى التعريف الذي قدمه الباحثان "Feltham and Olhoson" واعتباره مصدر للتحيز في القياس المحاسبي (Ahmed, Morton, & Schaefer, 1998, p. 130)، واستخدم الباحثان (beaver & Ryan, 2000, p. 130) نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لفحص قيمة سهم الشركة بمقارنة قيمته الدفترية إلى قيمته السوقية، فالقيمة الأولى تنتج عن تطبيق المبادئ المحاسبية، وتحسب بقسمة مجموع حقوق الملكية على إجمالي عدد الأسهم مطروحا منها الأسهم الممتازة، في حين تمثل القيمة الثانية سعر الإغلاق للسهم في نهاية السنة (عقلة، 2011، صفحة 80)، وقد أشارت عدة دراسات إلى أنه كلما زادت القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية عن الواحد الصحيح خلال فترة زمنية كلما دل ذلك على استخدام الشركة لسياسات محاسبية متحفظة (Givoly & Hayn, 2000).
- **مقياس المستحقات السالبة (المستحقات غير التشغيلية):** اقترح الباحثان (Givoly & Hayn, 2000, p. 294) مقياس للتحفظ يرتكز على المستحقات غير التشغيلية كمجموعة فرعية من القيمة الدفترية، والأساس المنطقي من وراء استخدام المستحقات السالبة هو أن التحفظ المحاسبي يعتمد على آلية المستحقات لتأجيل الاعتراف بالمكاسب الاقتصادية وتعجيل الاعتراف بالخسائر الاقتصادية، وبناء على ذلك رأى الباحثان بأن التحفظ المحاسبي يخفض الأرباح المعلنة على مدار الزمن، وأشاروا إلى أن حجم المستحقات المتراكمة يمكن أن تكون بمرور الزمن مقاييس حقيقية للتحفظ المحاسبي ويؤكد كلا الباحثان على أن وجود مستحقات غير تشغيلية متراكمة على مدار فترة من الزمن هو مؤشر واضح على أن الشركات متحفظة، وأي تغير في معدل المستحقات غير التشغيلية هو تغير في معدل درجة التحفظ المحاسبي.
- **مقياس الاحتياطات السرية:** يهدف النموذج إلى قياس تأثير التحفظ المحاسبي على الميزانية العمومية، وذلك بالنظر إلى الاحتياطات السرية إلى صافي الأصول التشغيلية، وبالرغم من أنه لا يتم الإفصاح عن الاحتياطات الخفية بشكل صريح من طرف الشركات غير أنه يمكن تقديرها من طرف الباحثين بأنفسهم باستخدام طريقتين، الأولى طورها (Ahmed) والتي تستخدم نسبة مصاريف البحث إلى المبيعات ونسبة نفقات الدعاية إلى المبيعات كمؤشر على الاحتياطات الخفية، أما الثانية فهي طريقة (Penmman and Zhang) وهي الأكثر شيوعا والأكثر تعقيدا لقياس الاحتياطات الخفية، وتشير زيادة الاحتياطات الخفية عن صافي الأصول التشغيلية إلى أن الشركة تستخدم سياسات محاسبية متحفظة، وعليه فإن ارتفاع مؤشر C-score يعني زيادة درجة التحفظ (رمضان، 2016، صفحة 27).

2. 5. العوامل المحددة للتحفظ المحاسبي: هناك عدة عوامل محددة تؤثر في مستويات التحفظ المحاسبي بشكل إيجابي أو سلبي وفيما يلي بيان لبعض هذه العوامل:

- **حجم الشركة:** يعد حجم الشركة من المتغيرات المهمة في الأدبيات المحاسبية المؤثرة في مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة، فالشركات الأكبر حجما من المحتمل أن تتعرض لضغوطات سياسية أكبر مقارنة بالشركات الصغيرة (مليجي، 2014، صفحة 20)، وعلى الجانب الآخر أكد (basu, 2001, p. 2) بأن الشركات الصغيرة تتعرض لمخاطر إفلاس مالي أكبر من تلك التي تتعرض لها الشركات الكبرى، مما يجعل إدارات تلك الشركات ومراجعيها عرضة لمخاطر المساءلة القانونية، وهو ما يدفعهم لتبني سياسات محاسبية متحفظة للتقليل من مخاطر الدعاوي القضائية.
- **نسبة المديونية:** يمثل زيادة مبلغ الديون على المنشأة ضغطا على الإدارة من ناحية زيادة احتمالية فشل المنشأة أو تعثرها المالي، وهذا بدوره ما يدفع للحفاظ على مستوى معين من الأرباح، وهو ما يؤثر في مستوى التحفظ المحاسبي (السهلي، 2009، صفحة 16)، وأشارت دراسة (Zmijewski & Hagerman, 1981, p. 143) إلى أن الشركات التي تعتمد بشكل أكبر على الاقتراض في تمويل استثماراتها، سوف تختار ممارسات محاسبية أقل تحفظا بمعنى تميل لزيادة صافي الدخل، حتى تقلل من مخاطر تجاوز شروط العقد التي يفرضها الدائنون.
- **قطاع النشاط:** يعتبر نوع النشاط أو القطاع الذي تنتمي إليه الشركة عاملا مهما في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية المناسبة لطبيعة الصناعة والنشاط، بل إن بعض القطاعات تختلف اختلافا جوهريا في ممارساتها المحاسبية، مما يضطرها لتبني بعض السياسات المحاسبية المتحفظة المناسبة لها (السهلي، 2009، صفحة 16).
- **النظام القضائي:** يعتبر النظام القضائي من بين العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبي، فكلما اتسم النظام القضائي الذي يحكم إبرام العقود بالقوة، كلما كان هناك توجه من الشركات نحو زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة، خوفا من المساءلة القانونية (رجب، 2010، صفحة 73).

3. الإطار التطبيقي للدراسة

من خلال هذا المحور قمنا بتوضيح الطريقة والأدوات، وعرض نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات.

1.3. الطريقة والأدوات: للإجابة على مشكلة الدراسة، اتبع الباحثان طريقة متعارف عليها في مثل هذا النوع من الدراسات وذلك وفقا لما هو آت:

- **مجتمع وعينة الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات الجزائرية، موزعة على أربع قطاعات أساسية متمثلة في القطاع الصناعي وقطاع المحروقات وقطاع البناء والأشغال وقطاع الخدمات، للفترة الممتدة من 2014 إلى 2019، وقد تم اختيار عينة الدراسة من تلك الشركات التي تنطبق عليها الشروط التالية:
  - تنشر قوائمها المالية بانتظام طيلة فترة الدراسة من سنة 2014 إلى غاية 2019؛
  - لم تشهد أي أحداث غير عادية طيلة فترة الدراسة من سنة 2014 إلى غاية 2019، مثل المشاركة في عمليات الاندماج .

بعد دراسة البيانات المالية والتحقق من الشروط المحددة أعلاه، كانت العينة النهائية التي تم إجراء الدراسة عليها تتكون من 32 شركة اقتصادية كما هي موضحة في الملحق (1)، حيث اعتمد الباحثان على جمع البيانات المالية المطلوبة للدراسة من موقع تنظيم ومراقبة عمليات البورصة في الجزائر، وموقع السجل التجاري، بالإضافة إلى الاتصال المباشر مع بعض الشركات الجزائرية.

❖ **نماذج الدراسة:**

- **النموذج الأول**: يأخذ نموذج الدراسة الأول شكل معادلة الانحدار المتعدد، تربط بين المتغير التابع، وهو التحفظ المحاسبي (المستحقات غير التشغيلية) والمتغيرات المستقلة متمثلة في الحجم والمديونية ومعدل العائد على الأصول.

$$ConservatismNa = \beta_0 + \beta_1 Size_{it} + \beta_2 DR_{it} + \beta_3 ROA_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث:

ConservatismNa: التحفظ المحاسبي

β_0: الثابت.

$Size_{it}$: حجم الشركة i عند نهاية الفترة t.

DR_{it}: نسبة المديونية للشركة i عند نهاية الفترة t.

ROA_i: معدل العائد على الأصول للشركة i عند نهاية الفترة t.

- **النموذج الثاني:** يأخذ نموذج الدراسة الثاني شكل معادلة الانحدار المتعدد، تربط بين المتغير التابع، وهو التحفظ المحاسبي (نسبة الأرباح قبل البنود غير العادية) والمتغيرات المستقلة متمثلة في الحجم والمديونية ومعدل العائد على الأصول.

$$TACC_{it}/ EXBT_{it} = \beta_0 \beta_1 Size_{it} + \beta_2 DR_{it} + \beta_3 ROA_{it} + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

حيث:

$TACC_i$: إجمالي المستحقات للشركة i عند نهاية الفترة t.

$EXBT_{it}$: الأرباح قبل البنود غير العادية للشركة i عند نهاية الفترة t.

❖ **قياس متغيرات الدراسة:** تتكون متغيرات الدراسة من متغير تابع هو التحفظ المحاسبي وثلاث متغيرات مستقلة هي الحجم والمديونية ومعدل العائد على أصول الشركة.

- **المتغير التابع (التحفظ المحاسبي):** تم قياس مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج المستحقات غير التشغيلية (Givoly and Hyan) حيث تم حساب المستحقات غير التشغيلية وفقا للمعادلة التالية:

$$NA = TACC_{it} - OPACC_{it}$$

حيث:

Na: التحفظ المحاسبي

$TACC_{it}$: إجمالي المستحقات للشركة i عند نهاية الفترة t. وتحسب كالآتي:

صافي الدخل - التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

$OPACC_{it}$: المستحقات التشغيلية للشركة i عند نهاية الفترة t. وتحسب كالآتي:

(التغير في المخزون + التغير في المدينين + التغير في الأصول المتداولة الأخرى)- (التغير في الدائنين + التغير في الخصوم المتداولة الأخرى).

استخدمت الدراسة أيضا نموذج نسبة المستحقات للأرباح قبل البنود غير العادية، فوفقا لهذا النموذج، إذا كانت النسبة أقل من الواحد الصحيح تعتبر الشركة متحفظة والعكس صحيح (Jain & Rezaee, 2004). ولقياس التحفظ المحاسبي نستخدم المعادلة التالية:

$Conservatism = TACC_{it} / EXBT_{it}$

حيث:

$TACC_{it}$: إجمالي المستحقات للشركة i عند نهاية الفترة t.

$EXBT_{it}$: الأرباح قبل البنود غير العادية للشركة i عند نهاية الفترة t.

- **المتغيرات المستقلة:** باستخدام البيانات المتوفرة من الشركات المدروسة تم قياس المتغيرات المستقلة وذلك على النحو الآتي :

- حجم الشركة: تم قياس هذا المتغير بالاعتماد على اللوغاريتم العشري لإجمالي الأصول.
- نسبة المديونية: تم قياس هذا المتغير بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول.
- معدل العائد على الأصول: تم قياس هذا المتغير بنسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول.

❖ **أساليب المعالجة الإحصائية:** للإجابة عن تساؤلات الدراسة تم اختيار مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة، وهي :

- الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.
- اختبار One-Sample T Test لاختبار مدى ممارسة الشركات الجزائرية للتحفظ المحاسبي.
- تحليل الارتباط لفحص قوة وطبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحديد أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

2.3. نتائج الدراسة:

❖ **الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:** يلخص الجدول (1) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة حيث نلاحظ:

- **المستحقات غير التشغيلية:** تم قياس التحفظ المحاسبي (المتغير التابع) باستخدام نموذج المستحقات غير التشغيلية (المستحقات السالبة) من خلال طرح المستحقات التشغيلية من إجمالي المستحقات لشركات العينة خلال فترة الدراسة، وقد بلغ المتوسط الحسابي للمستحقات غير التشغيلية 5,9862-، كما تراوحت قيمة المستحقات التشغيلية بين 3,62- و 1,00 وبانحراف معياري مقداره 9,52568، وتشير الإحصائيات السابقة إلى استخدام عينة الدراسة للسياسات والطرق المحاسبية المتحفظة عند إعداد القوائم المالية.
- **نسبة الأرباح قبل البنود غير العادية:** تم الاعتماد على نسبة المستحقات إلى الأرباح قبل البنود غير العادية كمؤشر للتحفظ المحاسبي لشركات العينة خلال فترة الدراسة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لنسبة الأرباح قبل البنود غير العادية 7,1785-، كما تراوحت نسبة الأرباح قبل البنود غير العادية بين 3,35 و 78,63- وبانحراف معياري مقداره 18,66934، وهو ما يدعم نتائج نموذج القياس الأول (المستحقات غير التشغيلية) ويؤكد على تبني شركات عينة الدراسة للسياسات والطرق المحاسبية المتحفظة عند إعداد القوائم المالية.
- **حجم الشركة:** تم قياس حجم الشركة من خلال اللوغاريتم العشري لإجمالي الأصول، حيث بلغ المتوسط الحسابي لحجم شركات العينة خلال فترة الدراسة 9,8953 لوغاريتم عشري (ويعادل 7,86 مليار دينار تقريبا)، كما تراوحت أحجام شركات العينة بين 8,48 لوغاريتم عشري و 11,10 لوغاريتم عشري، وبانحراف معياري مقداره 0,75323، وهذا يشير إلى وجود تفاوت بين أحجام شركات العينة.
- **نسبة المديونية:** بلغ المتوسط الحسابي لنسبة المديونية (نسبة الدين إلى إجمالي الأصول) لشركات العينة خلال فترة الدراسة حوالي 0,4804 وهي نسبة أقل من الواحد ومقبولة لأنها تشير إلى أن أغلب شركات العينة لديها مديونية أقل

من أصولها، كما تراوحت نسبة المديونية لشركات العينة بين 0,02 و1,88 وبانحراف معياري مقداره 0,33168، وهذا يشير إلى وجود اختلاف في نسبة المديونية من شركة إلى أخرى.

- **معدل العائد على الأصول**: بلغ المتوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول (صافي الربح إلى إجمالي الأصول) لشركات العينة خلال فترة الدراسة حوالي 0,0129، بينما تراوح معدل العائد لشركات العينة بين 0,29- و0,14، وبانحراف معياري مقداره 0,08001، وهذا ما يبين أن هناك تفاوت كبير في ربحية شركات العينة خلال فترة الدراسة.

جدول 1: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
المتغير التابع					
المستحقات غير التشغيلية	-3,62	1,00	-5,9862	9,52568	192
الأرباح قبل البنود غير العادية	-78,63	3,35	-7,1785	18,66934	192
المتغيرات المستقلة					
حجم الشركة	8,48	11,10	9,8953	0,75323	192
نسبة المديونية	0,02	1,88	0,4804	0,33168	192
معدل العائد على الأصول	-0,29	0,14	0,0129	0,08001	192
عدد المشاهدات (N= 192) حيث اشتملت عينة الدراسة على 32 شركة خلال 6 سنوات.					

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

❖ **تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة:** يبين الجدول (2) مصفوفة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ويتضح أن جميع علاقات الارتباط غير معنوية، حيث كانت مستويات المعنوية أكبر من 5% بالنسبة لجميع العلاقات، باستثناء علاقة الارتباط بين المستحقات غير التشغيلية وحجم الشركة التي تشير إلى وجود علاقة ارتباط عكسية وذات دلالة إحصائية، حيث بلغ معامل الارتباط 0,533- عند مستوى معنوية 1%، مما يؤكد معنوية الارتباط بين هاذين المتغيرين، كذلك يبين الجدول (2) وجود علاقة ارتباط عكسية وذات دلالة إحصائية بين نسبة الأرباح قبل البنود غير العادية ونسبة المديونية، حيث بلغ معامل الارتباط 0,654- عند مستوى معنوية 1% وهو ما يؤكد معنوية الارتباط بينهما.

جدول 2: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

معامل بيرسون	المستحقات غير التشغيلية	الأرباح قبل البنود غير العادية	حجم الشركة	نسبة المديونية	معدل العائد على الأصول
المستحقات غير التشغيلية	1				
الأرباح قبل البنود غير العادية	-0,178	1			
حجم الشركة	**-0,533	0,045	1		
نسبة المديونية	-0,040	**-0,654	-0,009	1	
معدل العائد على الأصول	-0,068	0,202	0,073	-0,054	1
****معنوي عند مستوى 1%.**					

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

❖ **دراسة صلاحية نموذج الدراسة:** قبل البدء في تحليل النتائج واختبار الفرضيات لابد من التحقق من صلاحية نموذج الدراسة من خلال اختبار التداخل الخطي وتحليل الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة.

- **اختبار التداخل الخطي لنموذج الدراسة:** لتحقق من صحة تقدير المعلمات وصلاحية نموذج الدراسة الخطي للتطبيق، تم احتساب معامل تضخم التباين (VIF) ومعامل التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة،

حيث أن قاعدة القرار تفيد بأن الحصول على معامل (VIF) أكبر من 5 يعني وجود علاقة خطية متداخلة بين المتغيرين، كما أن الحصول على معامل (Tolerance) أقل من 0,1 يعني وجود ارتباط مرتفع مع بقية المتغيرات المستقلة مما يزيد من احتمالية تحقق المصاحبة الخطية المتعددة، وبناء على النتائج الملخصة في الجدول (3) نلاحظ بأن قيم (VIF) انحصرت بين 1,003 و 1,008 وهي أقل من 5 أما معاملات (Tolerance) فتراوحت بين 0,992 و0,997 وهي أكبر من 0,1، مما يدل على أن نموذج الدراسة خال من مشكلة التداخل الخطي.

جدول 3: التداخل الخطي للمتغيرات المستقلة في الدراسة

المتغيرات المستقلة	معامل تضخم التباين (VIF)	معامل التباين المسموح (Tolerance)
حجم الشركة	1,005	0,995
نسبة المديونية	1,003	0,997
معدل العائد على الأصول	1,008	0,992
التحفظ المحاسبي: **Dependent Variable**		

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

- **اختبار الارتباط الذاتي لنموذج الدراسة:** للتحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط بين البواقي لنماذج الدراسة المستخدمة، تم استخدام اختبار (Durbin – Watson)، وأشارت دراسة (حمدان، 2012، صفحة 32) أن نتيجة هذا الاختبار القريبة من الصفر تشير إلى وجود ارتباط موجب قوي بين البواقي، أما النتيجة القريبة من (4) فتشير إلى وجود ارتباط سالب قوي، والقيمة المثلى محصورة بين (1,5 و 2,5)، ويتضح من الجدول (4) أن قيمة (Durbin – Watson)، لنموذج الدراسة الأول والثاني بلغت (2,428) و(2,307) على التوالي، وبالتالي خلو كلا النموذجين من الارتباط الذاتي.

جدول 4: اختبار الارتباط الذاتي

تحليل الانحدار المتعدد	Test Durbin – Watson
النموذج الأول: المستحقات غير التشغيلية	2,428
النموذج الثاني: نسبة الأرباح قبل البنود غير العادية	2,318

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

3.3. اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

❖ **مدى ممارسة الشركات الجزائرية للتحفظ المحاسبي:** لمعرفة فيما إذا كانت شركات العينة تمارس التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية خلال فترة الدراسة (2014-2019)، تم استخدام مقياس المستحقات غير التشغيلية ومقياس نسبة الأرباح قبل البنود غير العادية لتقدير مستويات التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، وفيما يلي عرض لنتائج اختبار One-Sample T Test لكل سنة من سنوات الدراسة.

- **نتائج اختبار One-Sample T Test لمقياس المستحقات غير التشغيلية:** يبين الجدول (5) أن المتوسط الحسابي للمستحقات غير التشغيلية لإجمالي العينة المدروسة قد أخذ قيمة سالبة بلغت 5,9862- وبانحراف معياري مقداره 9,52568،كما جاءت قيمة (T) المحسوبة سالبة 3,555- عند درجة حرية 31 وبمستوى معنوية 0,001 وهي أقل من 5 %، وبناء على النتائج الإحصائية السابقة نستطيع تأكيد صحة الفرضية الأولى القائلة بأن الشركات الجزائرية تمارس التحفظ المحاسبي بشكل واسع عند إعدادها للقوائم المالية ذات الغرض العام، استنادا للإشارات السالبة للمتوسط الحسابي لشركات العينة خلال فترة الدراسة (2014-2019).

جدول 5: نتائج اختبار One-Sample T Test لمقياس المستحقات غير التشغيلية

One-Sample T Test	السنوات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(T) المحسوبة	درجة الحرية (df)	مستوى المعنوية (Sig)
	إجمالي العينة	-5,9862	9,52568	-3,555	31	0,001

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

- **نتائج اختبار One-Sample T Test لمقياس نسبة الأرباح قبل البنود عير العادية:** يبين الجدول (6) أن المتوسط الحسابي لنسبة الأرباح قبل البنود غير العادية لإجمالي العينة المدروسة قد أخذ قيمة سالبة بلغت 7,1785- وبانحراف معياري مقداره 18,66934، كما جاءت قيمة (T) المحسوبة سالبة 2,175- عند درجة حرية 31 وبمستوى معنوية 0,001 وهي أقل من 5%، لتأتي هذه النتائج الإحصائية لتدعم صحة فرضية تبني الشركات الجزائرية للسياسات والطرق المحاسبية المتحفظة عند إعداد القوائم المالية، بناءا على الإشارات السالبة للمتوسط الحسابي لشركات العينة خلال فترة الدراسة (2014-2019).

جدول 6: اختبار One-Sample T Test لمقياس نسبة الأرباح قبل البنود غير العادية

One-Sample T Test	السنوات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(T) المحسوبة	درجة الحرية (df)	مستوى المعنوية (Sig)
	إجمالي العينة	-7,1785	18,66934	-2,175	31	0,037

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

❖ **نتائج تحليل الانحدار لمتغيرات الدراسة:** لفحص نوع وقوة العلاقة بين التحفظ المحاسبي والمتغيرات المستقلة، تم الاعتماد على تحليل الارتباط (معامل بيرسون =R)، لمعرفة اتجاه وطبيعة تلك العلاقات، كما قام الباحثان بإجراء اختبار الانحدار المتعدد لتقدير معاملات الانحدار للعوامل المؤثرة في مستويات التحفظ المحاسبي.

- **نتائج تحليل الانحدار لمقياس المستحقات غير التشغيلية:** انطلاقا من نتائج تحليل الانحدار لأثر العوامل المستقلة على التحفظ المحاسبي باستخدام المستحقات غير التشغيلية المبينة في الجدول (7). يمكن تلخيص ما يلي:

- يبين الجدول (7) التأثير الكلي للمتغيرات المستقلة على المستحقات غير التشغيلية (التحفظ المحاسبي)، حيث أظهرت النتائج أن قيمة (F) هي 3,750، وقيمة الدلالة الإحصائية لها 0,022، مما يعني أن معامل التحديد لنموذج الدراسة يختلف عن الصفر، وأن واحد على الأقل من معاملات الانحدار له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% ؛
- نلاحظ من الجدول (7) وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة بين المستحقات غير التشغيلية والمتغيرات المستقلة، حيث بلغ معامل الارتباط 0,535 بمستوى معنوية 0,022 وهي أقل من 5%، كما بلغ معامل التحديد0,287، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبة 28,7% من التباين الحاصل في المستحقات غير التشغيلية، وأن 71,3 % من التباين غير المفسر يعود إلى عوامل أخرى؛
- يبين الجدول (7) وجود علاقة عكسية بين المستحقات غير التشغيلية وحجم الشركة (Size) حيث بلغ معامل الانحدار المتعلق بحجم الشركة 6,710– ، بمستوى معنوية 0,003 وهي أقل من 5%، وعليه يمكن تأكيد صحة الفرضية الثانية القائلة بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركات الجزائرية ومستوى التحفظ المحاسبي، أي أنه بزيادة حجم الشركة تنخفض المستحقات غير التشغيلية (مستوى التحفظ المحاسبي) في القوائم المالية للشركات الجزائرية والعكس صحيح، وهذا قد يرجع إلى أن الشركات صغيرة الحجم قد تتعرض لمخاطر وتعثر مالي أكبر من تلك التي قد

تتعرض لها الشركات الكبيرة، وهذا ما يدفع المحاسبين والمراجعين في الشركات الصغيرة إلى تبني سياسات محاسبية أكثر تحفظا.

- من بيانات الجدول (7) نلاحظ أن معاملات الانحدار المتعلقة بكل من نسبة المديونية ومعدل العائد على الأصول غير معنوية، حيث كان مستوى المعنوية لكل منها أكبر من 5%، وهو ما يدل على أن تلك المتغيرات (نسبة المديونية ومعدل العائد على الأصول) لا تؤثر في المستحقات غير التشغيلية

جدول 7: نتائج تحليل الانحدار المتعدد للتحفظ المحاسبي باستخدام المستحقات غير التشغيلية

Durbin-Watson	ANOVA		Model Summary		النموذج الأول
	Sig.	F	R Square	R	
2,428	0,022	3,750	0,287	0,535	
Collinearity Statistics		Standardized Coefficients		Unstandardized Coefficients	
VIF	Tolerance	sig	t	Beta	Std. Error	α	
		0,005	3,025		2,020	6,111	الثابت
1,005	0,995	0,003	-3,315	-0,531	2,024	-6,710	حجم الشركة
1,003	0,997	0,773	-0,291	-0,046	4,591	-1,335	نسبة المديونية
1,008	0,992	0,843	-0,200	-0,032	1,908	-3,815	معدل العائد على الأصول
a. Dependent Variable: Conservatsim (المستحقات غير التشغيلية)							

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

- **نتائج تحليل الانحدار لمقياس نسبة الأرباح قبل البنود غير العادية:** من خلال نتائج تحليل الانحدار لأثر العوامل المستقلة على التحفظ المحاسبي باستخدام نسبة الأرباح قبل البنود غير العادية الموضحة في الجدول (8). يمكن تلخيص ما يلي:

- يبين الجدول (8) الأثر الكلي للمتغيرات المستقلة على نسبة الأرباح قبل البنود غير العادية (مؤشر التحفظ المحاسبي)، حيث أظهرت النتائج أن قيمة (F) هي 9,088، وقيمة الدلالة الإحصائية لها 0,000، مما يعني أن معامل التحديد لنموذج الدراسة يختلف عن الصفر، وأن واحد على الأقل من معاملات الانحدار له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% ؛

- نلاحظ من الجدول (8) وجود علاقة ارتباط موجبة قوية نسبة الأرباح قبل البنود غير العادية والمتغيرات المستقلة، حيث بلغ معامل الارتباط 0,702 بمستوى معنوية 0,000 وهي أقل من 5%، كما بلغ معامل التحديد0,439، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبة 43,9% من التباين الحاصل في مستوى التحفظ المحاسبي، وأن 56,1 % من التباين غير المفسر يعود إلى عوامل أخرى؛

- يبين الجدول (8) وجود علاقة عكسية بين نسبة الأرباح قبل البنود غير العادية (مؤشر التحفظ المحاسبي) ونسبة مديونية الشركة حيث بلغ معامل الانحدار المتعلق بنسبة المديونية 39,191– ، بمستوى معنوية 0,000 وهي أقل من 5%، وعليه يمكن تأكيد صحة الفرضية الثالثة القائلة بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية ومستوى التحفظ المحاسبي، أي أنه عندما تزداد ديون الشركة ينخفض مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية وهذا راجع إلى أن زيادة مبلغ الديون على المنشأة يمثل ضغطا عليها من ناحية زيادة احتمالية فشل المنشأة وتعثرها المالي، وهذا بدوره قد يدفع المنشأة للحفاظ على مستوى معين من الأرباح،

- من بيانات الجدول (8) نلاحظ أن معاملات الانحدار المتعلقة بكل من حجم الشركة ومعدل العائد على الأصول غير معنوية، حيث كان مستوى المعنوية لكل منها أكبر من 5%، وهو ما يدل على أن تلك المتغيرات (حجم الشركة ومعدل العائد على الأصول) لا تؤثر في مستوى التحفظ المحاسبي.

جدول 8: نتائج تحليل الانحدار المتعدد للتحفظ المحاسبي باستخدام نسبة الأرباح قبل البنود غير العادية

Durbin-Watson		ANOVA			Model Summary		النموذج الثاني
		Sig.	F		R Square	R	
2,318		0,000	9,088		0,439	0,702	
Collinearity Statistics		Standardized Coefficients			Unstandardized Coefficients		
VIF	Tolerance	sig	t	Beta	Std. Error	B	
		0,301	-1,054		33,366	-35,152	الثابت
1,005	0,995	0,186	1,356	0,183	3,343	4,533	حجم الشركة
1,003	0,997	0,000	-4,773	-0,643	7,583	-39,191	نسبة المديونية
1,008	0,992	0,223	1,245	0,168	31,517	-39,243	معدل العائد على الأصول
a. Dependent Variable: Conservatsim (نسبة الأرباح قبل البنود غير العادية)							

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

4. خاتمة

هناك اهتمام مستمر من قبل المحاسبين والباحثين على الصعيدين الدولي والمحلي بموضوع التحفظ المحاسبي، ويرجع هذا الاهتمام إلى زيادة الطلب على إعداد قوائم مالية أكثر تحفظا خاصة بعد الأزمات المالية الأخيرة وحالات الإفلاس التي شهدتها العديد من المؤسسات، بسبب التلاعبات وممارسات إدارة الأرباح من طرف المسيرين، من هنا جاءت هذه الدراسة لتقيس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وإبراز العوامل المحددة له في الشركات الجزائرية. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

1.4. النتائج:

- ✓ إن استخدام التحفظ المحاسبي مفيد للغاية في العمليات التعاقدية فهو أحد طرق علاج ومواجهة تطلعات الإدارة الانتهازية لتعظيم مكافآتهم على حساب قيمة الشركة؛
- ✓ يساهم التحفظ المحاسبي في الحفاظ على الحد الأدنى من صافي الأصول للشركة مما يضمن لها القدرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الدائنين؛
- ✓ تمارس الشركات الجزائرية التحفظ المحاسبي بشكل واسع عند إعدادها للقوائم المالية حيث بينت النتائج الإحصائية أن جميع الشركات موضع الدراسة خلال الفترة (2014-2019) كانت بشكل عام متحفظة؛
- ✓ وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بين التحفظ المحاسبي وحجم الشركات الجزائرية، حيث يؤدي انخفاض حجم الشركة إلى ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، ويرجع السبب في ذلك إلى تفضيل المحاسبين والمراجعين في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تبني السياسات المحاسبية المتحفظة من أجل تفادي مخاطر الإفلاس والمساءلة القانونية؛

- ✓ وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بين التحفظ المحاسبي ونسبة مديونية الشركات الجزائرية، حيث يؤدي ارتفاع معدل المديونية إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، والسبب في ذلك يعود إلى اهتمام الدائنين بهذه النسبة باعتبارها مؤشرا واضح على مدى قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها؛
- ✓ توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل العائد على الأصول للشركات الجزائرية في مستوى التحفظ المحاسبي.

1.4. التوصيات:

- ✓ تشجيع الشركات الجزائرية على الاستمرار في تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي، نظرا لأهميتها في المحافظة على استمرارية الشركات في النشاط وحماية الأموال؛
- ✓ على الشركات الجزائرية مرتفعة الديون ممارسة التحفظ المحاسبي بما يتناسب مع قوائمها المالية؛
- ✓ ضرورة توعية معدي القوائم المالية بشكل عام ومستخدميها بشكل خاص بآثار الممارسة السليمة للتحفظ المحاسبي من أجل تفادي أي تشويه للبيانات المالية وتحقيق شفافية الإفصاح المالي؛
- ✓ من المهم أن تسعى الجهات التنظيمية والرقابية في الجزائر لفرض التشريعات الهادفة لتعزيز تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي، لما له من أثر إيجابي في تخفيض درجة المخاطرة وزيادة جودة القوائم المالية؛
- ✓ ضرورة القيام بالمزيد من الأبحاث المتعلقة بقياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وتحديد العوامل المؤثرة فيه في الجزائر، بحيث تستهدف تلك الدراسات قطاعات أخرى وأن تستخدم مقاييس أخرى لقياس تلك المتغيرات.

5. قائمة المراجع:

1. أرشيد عقلة. (2011). أثر استمرارية مدقق الحسابات على التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية. (رسالة دكتوراه) . كلية الأعمال، الأردن: جامعة عمان العربية.
2. إقبال عمر، و مأمون القضاة. (2014). أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية. مجلة جامعة النجاح للأبحاث ، 28 (4)، 891-920.
3. المشهداني بشرى، و محسن أنمار. (2014). قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، 2 (78)، 359-392.
4. حمدي أحمد رمضان. (2016). التحفظ المحاسبي: تأصيل نظري وتدليل تجريبي يستهدف تقييم صحة مقاييس التحفظ. المجلة المصرية للدراسات التجارية، 40 (2)، 1-63.
5. عبد الملك رجب. (2010). قياس التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة : دراسة مقارنة. الفكر المحاسبي ، 14 (2)، 73-106.
6. علام محمد حمدان. (2012). العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية: دليل من الأردن. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، 8 (1)، 22-42.
7. علي يوسف. (2012). أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية"دراسة تطبيقية". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، 28 (1)، 235-265.
8. مجدى عبد الحكيم مليجي. (2014). أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية. مجلة الإدارة العامة ، 1-61.
9. محمد السلطان السهلي. (2009). التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية. المجلة العربية للعلوم الإدارية ، 16 (1)، 7-20.
10. محمد فلاح السماره. (2009). أثر التحفظ المحاسبي واللاتماثل بالمعلومات على تكلفة التمويل في الشركات المساهمة في الأردن. (رسالة دكتوراه) . كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، الأردن: جامعة عمان العربية.
11. ياسر السيد كساب. (2011). العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية. مجلة التجارة والتمويل (2)، 297-340.
12. Ahmed, A. s., Morton, R. M., & Schaefer, T. F. (1998). Accounting conservatism and the valuation of accounting numbers: Evidence on the Feltham-Ohlson (1996) model. 1-22.
13. Ball, R., & Shivakuma, L. (2005). Earnings quality in UK private firms:comparative loss recognition timeliness. Journal of Accounting and Economics , 39, 83-128.

14. Basu, S. (2001). Differences in Conservatism between Big Eight and non-Big Eight Auditors. work paper , 1-58.
15. Basu, S. (1997). The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earnings. Journal of Accounting and Economics , 24 (1), 3-37.
16. Beaver, H. W., & Ryan, G. S. (2000). Biases and Lags in book value and their effects on the ability of the book-to-market ratio to predict book return on equity. Journal of Accounting Research , 38 (1), 127-148.
17. Beaver, W., & Ryan, S. G. (2005). Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling. Review of Accounting Studies , 10, 269-309.
18. FASB, F. A. (1980, may). Statement of Financial accounting consepts NO.2: Qualitative characteristics of accounting information. (6) . USA.
19. Givoly, d., & Hayn, C. (2000). The Changing Time-Series Properties of Earnings, Cash Flows and Accruals: Has Financial Reporting Become More Conservative. Journal of Accounting and Economics , 29 (3), 287-320.
20. Jain, K., & Rezaee, Z. (2004). The Sarbanes-Oxley Act Of 2002 And Accounting conservatism. Journal Electronic , 1-32.
21. Khosroshahi, M., Vahid, K., & Ghanavati, E. (2012). Studying the Effective Factors on Level of Accounting Conservatism in Financial Statements. Journal of Basic and Applied Scientific Research , 2 (12), 12574-12581.
22. Kimouche, B. (2020). Accounting Conservatism: Evidence From The Algerian Companies. Journal of Economics and Applied Statistics, 17(3), 24-38. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/140483
23. Ruch, G. W., & Taylor, G. (2015). Accounting Conservatism: A Review of the Literature. Journal of Accounting Literature , 1-55.
24. Ryan, G. (2006). Identifying Conditional Conservatism. European Accounting Review , 15 (4), 511-525.
25. Watts, L. R. (2003). Conservatism in accounting part1;Explanations and Implications. Journal of convergence information technology , 07, 1-35.

6. ملاحق:

ملحق 1: الشركات الجزائرية المدروسة

الرقم	الشركات المدروسة	قطاع النشاط	الرقم	الشركات المدروسة	قطاع النشاط
01	Societe des ciments Hadjar Soud	البناء والأشغال	17	SNC Ayachi said et son associée	البناء والأشغال
02	EPE Premix est spa	الصناعة	18	CCLS Skikda	الصناعة
03	Skikda containers services	الخدمات	19	SPA Africaver filiale E.N.A.V	الصناعة
04	EPS Skikda	الخدمات	20	EPE Jijel Liege SPA	الصناعة
05	Société Algérienne des Travaux Routiers	البناء والأشغال	21	Tannerie de Jijel SPA	الصناعة
06	NCA-Rouiba	الصناعة	22	Ceram Divindus El-mila	البناء والأشغال
07	Saidal SPA	الصناعة	23	SPA Sider El Hadjar	الصناعة
08	El Aurassi	الخدمات	24	SPA Cosider	البناء والأشغال
09	Biopharm SPA	الصناعة	25	SPA Asmidal	الصناعة
10	SARL les moulins Amor Benamor	الصناعة	26	SPA RED MED	المحروقات
11	Entreprise Portuaire de Bejaia	الخدمات	27	SPA Bayat Catring	الخدمات
12	Groupe Eriad Setif Unité Msila	الصناعة	28	SPA SNGCB	البناء والأشغال
13	Giplait Mostaganem	الصناعة	29	SPA Hyproc Shipping	الخدمات
14	Les Moulins Mermoura	الصناعة	30	SPA Inerga	البناء والاشغال
15	Groupe Smide El-Harrouch	الصناعة	31	SPA Tassili	المحروقات
16	Refinerié de Skikda	المحروقات	32	EPM Mostaganem	الخدمات